

نسخ الكتاب بالسنة

قال الإمام الشافعي في رسالته : لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه ، وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنته . وهذا صريح في أن الشافعي رضى الله عنه يرى أنه لا تنسخ السنة بالقرآن ، ولا ينسخ القرآن بالسنة .

ولنا أن نقول : السنة إما متواترة ، وإما آحاد والشافعي منع نسخ القرآن بكليتهما .

أما الجمهور فقد أجازوا نسخ القرآن بالسنة المتواترة ومنعوه بالأحاد ، وأجازوه آخرون .

ومن أدلة الجمهور على نسخ الكتاب بالسنة بأن الله سبحانه أوجب الوصية للوالدين والأقربين بقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(١) ثم نسخ الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم : (ألا لا وصية لوارث) .

وبأن الله سبحانه جعل حد الزانية والزاني مائة جلدة وجعل هذا شاملا

(١) البقرة : ١٨٠ .